

الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة

د. جاسم محمد أحمد

مُتَكَلِّمًا

شكل مفهوم السلطة السياسية بصفة عامة منعطفًا هامًا في حياة البشرية، واستقر بالشكل الذي هو عليه الآن في الغرب بعدما شهد حروبًا طاحنة، حيث أصبحت تمارس من خلال أنظمة سياسية نقلت السلطة من مفهومها الكلاسيكي إلى مفهومها الجديد الذي تتادي به الديمقراطية باعتبار إن السلطة ملكًا للشعب وتتوزع بين أفرادها، وعرف العالم مفاهيم عصرية حديثة النشأة جعلت الجميع يشارك في تدبير الشؤون العامة ليتحمل جزء من المسؤولية في إدارة السلطة، وأصبحت المشاركة السياسية مفهومًا يهتم بصفة عامة برغبات الأفراد بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعهم، وتطورت قنوات المشاركة السياسية بتطور الفكر السياسي الغربي وتطور مؤسساته السياسية والمدنية، وتعد المشاركة أحد أهم مقومات الديمقراطية بل هي درجة متقدمة في التعبير عن الحرية السياسية داخل نطاق المجتمع.

إن تطور مفهوم المشاركة السياسية أوجد مبدأ التعاقب على السلطة، من خلال آليات يتم الاتفاق عليها مجتمعيًا، وتفضي إلى تداول سلمي وسلس للسلطة وبشكل دوري وفق إرادة الحركات السياسية الفاعلة في المجتمع. إن السلطة السياسية ركن أساسي من أركان الدولة وحجر الزاوية لكل تنظيم سياسي، وتتميز السلطة في الدولة الحديثة بأنها سلطة غير مطلقة وهي ملك للدولة و الحاكمون يمارسونها باسم الدولة ولا يملكونها، لذلك يجب أن تكون قادرة

على إدارة مجمل النشاط الاجتماعي وإحداث التوازن بين قوى المجتمع كافة بما تمتلكه من شرعية، وبالتالي فإن أهداف الدولة تقوم على أسس ديمقراطية، تمنع احتكار السلطة من قبل قوى اجتماعية سياسية محددة، ومن ثم وجوب تداولها قانونياً بين هذه القوى استناداً إلى إرادة أغلبية المجتمع وحق هذه الأغلبية في تولية من ينوب عنها في السلطة.

تتطلب فرضية البحث من وجود ذلك الترابط بين الديمقراطية و عملية تداول السلطة سلمياً، وان الترابط بينهما يسهم في الاستقرار السياسي والمجتمعي .

أولاً _ مفهوم تداول السلطة

يقصد بالتداول أو التعاقب على السلطة هو انتقال المنصب السياسي إلى شخص آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي، ويتم الانتقال عن طريق آليتين رئيسيتين هما: آلية الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقاً لإرادة الناخبين، وآلية العنف أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك الموقع الرسمي بالقوة، باستخدام صورة من صور الإكراه أو الإكراه⁽¹⁾.

ويشكل التداول السلمي للسلطة أحد معايير وجود النظام الديمقراطي على النمط الغربي، لكونه أحد مبادئ الديمقراطية فلا يمكن وفقه أن تبقى جهة سياسية في السلطة إلى ما لا نهاية، لتحل محلها جهة سياسية أخرى جاء بها الاقتراع العام إلى السلطة، وان تتخلى القوى السابقة عن السلطة طوعاً وفقاً لإرادة الأغلبية لكي تدخل في المعارضة وهكذا تجري عملية تداول السلطة.

وفي الجانب الوظيفي للتداول، أي طريقة دخول وخروج الجهة السياسية من وإلى السلطة فإن ذلك يتطلب آليات وأدوات محددة، كما إن التداول لا يعني تغيير مؤسسات الإدارة بالكامل بل الاكتفاء بتغيير قياداتها، لأن ثبات المؤسسات وخاصة المهمة منها مثل الجيش والأمن والمؤسسات الاقتصادية وكبار موظفيها والمؤسسات القضائية وغيرهم هو ضمان استمرارية استقرار الدولة وتراكم الخبرة.

إن المفهوم العام للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية ومراقبتها بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم⁽²⁾، أي قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يقومون بذلك⁽³⁾، فالعملية السياسية تتم من

خلال مشاركة أفراد المجتمع كافة وبلا استثناء وتمكينهم من أن يؤدوا دورا واضحا في العملية السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية والطائفية⁽⁴⁾.
تعتبر المشاركة السياسية بعداً أساسيا من أبعاد التنمية البشرية التي هي عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية, هدفها تحقيق رفاهية كل أفراد المجتمع , والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

وتعد المشاركة السياسية المظهر الرئيس للديمقراطية وهي نتاج إسهام الجميع في العملية السياسية من خلال الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، وفق آلية الانتخاب المكفولة بدستور ديمقراطي يقر التعددية الحزبية ومبدأ تداول السلطة، من خلال مبادئ أساسية تكفل الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون ومبدأ ضمان حقوق الأفراد، وهكذا يصبح مفهوم الديمقراطية إنها تعني المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وهو جوهر التعددية الحزبية⁽⁵⁾.

إن وجود انتخابات دورية حرة ونزيهة يعد أمراً جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة، فالانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري للسلطة وفق مدة محددة سلفا، الأمر الذي يسمح للناخبين بمحاسبة الرئيس أو رئيس الوزراء أو الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي وصل إلى السلطة في الانتخابات السابقة⁽⁶⁾.

ونقتضي عملية التداول وجود رأي مستنير قوي قادر على التأثير وحرية صحافة قادرة على القيام بدور رقابي فاعل. ووفق ذلك سيمارس الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية للفتترات المحددة وهكذا تتداول القوى السياسية مواقع الحكم في الدولة من دون أن تكون هذه المواقع حكرا على فرد أو فئة دون أخرى⁽⁷⁾, كما إن التداول يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل مكونات المجتمع كافة

مما يجعلهم يشاركون بفعالية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ بسبب الشعور العالي بالانتماء إلى هذا المجتمع⁽⁸⁾.
لا يمكن ان يكون هناك تداول سلمي للسلطة ما لم تكن هناك ضمانات، ومن أهم الضمانات القانونية المتمثلة بإرساء القواعد الدستورية وضرورة احترام تطبيقها، وتحريم الهيمنة والاستيلاء على السلطة بالعنف.
وتتمثل الضمانة الثانية بإقرار الأحزاب السياسية وإيمانها بالتداول السلمي للسلطة وتعهدا بالمشاركة بالسلطة سلميا وعدم احتكارها وحرمان الآخرين من المشاركة فيها⁽⁹⁾.

كذلك الضمانات السياسية المتمثلة باعتماد مبادئ الانتخابات واحترام حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الصحافة والإعلام، يضاف إليها الضمانة الفكرية، وهي نشر وترويج الثقافة والقبول بالرأي الآخر، دون تمييز على أساس العرق واللون والجنس والدين والمعتقد المذهبي، حيث ان الدولة التسلطية أثبتت إنها لم تحظ بالإجماع، مما غيب قواعد التراضي فأفقدتها شرعيتها، وكما أن الاستيلاء على السلطة واستعمال البطش والتكيل جعل من الجماعات المعارضة (دينية أو قبلية أو طائفية أو أحزاب سياسية)⁽¹⁰⁾. تلجأ كرد فعل إلى استخدام أساليب العنف والانقلاب لانتزاع السلطة فتستمر دورة الأنظمة الشمولية والاستبدادية⁽¹¹⁾.
وهذا يتعارض مع واحداً من أهم مبادئ الديمقراطية وأهدافها في خلق ثقافة التسامح والانفتاح على الآخر واحترام حقوق كل الشركاء في الوطن الواحد، بعيدا عن التهميش والإقصاء واحتكار السلطة.

ثانياً_ آليات التداول السلمي للسلطة

تمثل المبادئ العامة للديمقراطية أهمية معيارية في الحكم على ديمقراطية أي نظام سياسي من عدمه، لأنها مبادئ تتسم بالتكامل وعدم التجزئة، فيما تمثل الآليات الوسائل الملائمة لنقل المبدأ الديمقراطي إلى واقع تطبيقي فاعل، وتختلف الوسائل من مجتمع إلى آخر باختلافات الثقافات والخبرة التاريخية والنضج المجتمعي، و المطابقة بين الآليات والمبادئ العامة للديمقراطية توضح مدى التزام النظام السياسي بالديمقراطية ومدى كون المجتمع ديمقراطياً، والمطابقة بين المسالك والمبادئ العامة هي الإطار المرجعي للديمقراطية، ويمكن بلورة الآليات المعتمدة في الممارسات الديمقراطية بما يأتي: (12)

أ. إعمال قاعدة الانتخابات الحرة المباشرة والسليمة لمعرفة رأي الشعب بالأداء السياسي للحكومة والسلطة في النظام السياسي الحاكم، وهذه الآلية تجسد أهم وأول المبادئ الديمقراطية أو عناصرها "سيادة الشعب" فآلية الانتخاب تتم إعمالاً لسيادته.

ب. تعدد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتعميق ثقافة المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات التي يقرها المجتمع، وضمان المشاركة الجماهيرية الواسعة لكل عناصر المجتمع وفئاته، وإتاحة فرص التعليم والنقد والإعلام الحر المتعدد، وتحديد فترات الرجوع إلى الناخبين لاختيار وتقويم أداء النخب الحاكمة.

ويكفي أن تتحقق الديمقراطية برأي (د.حامد ربيع) بمجرد التسليم للمواطن بالحقوق الآتية (13):

- (1) حق المواطن في اختيار ممثلين عنه على قدم المساواة.
- (2) أن يتم ذلك بطريقة دورية بحيث لا يصير الانتخاب لمدى الحياة.

(3) أن يكون لهؤلاء الممثلين حق الرقابة على السلطة.

ومن هنا فإن الانتخابات هي الآلية التي يعول عليها في تحقيق مبدأ المشاركة الجماهيرية، التي لن تحصل بدون تعدد الأحزاب السياسية ووجود منظمات المجتمع المدني، وتتفق هذه الأحزاب ضمن اطر دستورية وقانونية يتعاقد عليها الجميع، ويتحدد بموجبها الانتخاب ضمن فترات زمنية محددة ويكون مجمل الأداء للسلطة خاضعاً لرقابة ممثلي الشعب كي لا تسمح بطغيان النخب السياسية الحاكمة⁽¹⁴⁾.

ولكي تكون الانتخابات آلية يعول عليها، لتحقيق ممارسة ديمقراطية على ارض الواقع، يجب أن تكون انتخابات ديمقراطية تحقق مقاصد الحكم الديمقراطي هذا من جهة ومن جهة اخرى يجب ان تمكن المواطنين من انتخاب المكلفين بتحمل إحدى السلطات الدستورية لمدة محددة، وفق إرادتهم الحرة من دون الوصاية من احد مهما كانت صفته. كما يجب أن تحظى الانتخابات بشرطين مهمين هما: حرية الاختيار والنزاهة، ولهذا فقد احتل مفهوم "الانتخابات الديمقراطية" موقع الصدارة عند الباحثين في مجال النظم الديمقراطية، فقد عرّف (جوزيف شومير) الديمقراطية بأنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة⁽¹⁵⁾. ورغم اهتمام وتعدد الباحثين إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بين المهتمين بشؤون الانتخابات فـ(روبرت دال) يرى أن الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط والمبادئ السبعة للشكل الديمقراطي مشروطاً أن تسبقها مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية⁽¹⁶⁾. والمهم وبشكل عام تدور مضامين الانتخابات الديمقراطية حول معيار (حريتها)، أي احترام حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية و(نزاهة) عملية الانتخابات، حيث لا تجري العمليات الانتخابية المتنافسة إلا في

نظام الحكم الديمقراطي، فمجرد عملية الانتخابات لاتعني أن نظام الحكم الديمقراطي، لان الانتخابات أصبحت تمارسها كل النظم السياسية لكن وفق مفهوم تلك الأنظمة، أما الانتخابات الديمقراطية فلها معايير أهمها وجود أطار دستوري يكفل سير الانتخابات، وان تكون هذه الانتخابات دورية ومنظمة وفعالة أي يترتب عليها نتائج فعلية يأخذ بها نظام الحكم، وهناك مسائل مهمة تخص الانتخابات لابد من الأخذ بها وهي:

أ- المتطلبات الدستورية:

وتتمثل بالإطار الدستوري الذي يحدد المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق إنتخابات الديمقراطية فجوهر نظام الحكم الديمقراطي هو تنظيم عملية اتخاذ القرارات السياسية وتنظيم علاقات مؤسسات الحكم بالمواطنين، والدستور الديمقراطي ينظم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم، استناداً إلى مبدأ حكم القانون، أي تقييد سلطة الحكومة بدستور يخضع له الحاكم والمحكوم على حد سواء ويوفر آلية محددة لصنع قرارات تقابلها آلية للمساءلة السياسية، أو قيام نظام قضائي مستقل لحماية مبدأ حكم القانون وصيانة حريات الأفراد وحقوقهم⁽¹⁷⁾، كما أن الدستور الديمقراطي يمكن المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية وحق كل القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم، كما ينظم الدستور علاقات مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس المواطنة وتمتعهم بالحقوق والواجبات على السواء من دون التفريق بينهم على أساس طائفي، فهم مواطنون ضمن البلد الواحد وليسوا رعايا.

ب- مقاصد الانتخابات الديمقراطية:

أنها آلية لتحقيق عدد من المقاصد، فهي تشكل آلية للتمثيل السياسي المعبر عن المبدأ الديمقراطي الذي يعتبر أن الشعب هو مصدر السلطات، أي هي آلية

التمثيل النيابي من خلال إتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة صور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات، وتوفير طريقة يتم من خلالها اختيار الحكام بتفويض شعبي وانتقال السلطة إلى المرشحين الفائزين بالانتخابات، فالمجالس التشريعية النيابية التي تأتي في الانتخابات الديمقراطية تمثل التعددية السياسية من خلال وجود جميع التيارات الرئيسية في المجتمع، كما أنها توفر آلية لتداول السلطة وتسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية للحكومة المنتخبة أو ربما تجدد شرعية الحكومة القائمة⁽¹⁸⁾.

ومن مقاصد الانتخابات الديمقراطية محاسبة الحكام ومسائلتهم حين الانتخابات من خلال تقييم برامج المتنافسين فيتم اختيار من تتناسب برامجه مع توجهات الناخبين ويخسر من لم يحض برضاهم، وتفرز الانتخابات نخب سياسية جديدة تحضى برضا الناخبين فيتاح أمامهم دخول الحياة السياسية وتكون الانتخابات محورا لإعداد السياسيين والقادة وتأهيلهم لمناصب أعلى، كما أنها تزيد من ثقافة المواطنين في المسائل المتصلة بالشأن العام وشؤون السياسة.

ج- معيار حرية الانتخابات:

إن احترام الحقوق والحريات الرئيسية كحرية التعبير والاجتماع والمشاركة في التصويت وغيرها، وحرية مبدأ سيادة حكم القانون هي من ابرز معايير حرية الانتخابات الديمقراطية، أي ممارسة السلطة بشكل شرعي وان يخضع الحاكم والمحكوم لسلطة القانون على قدم المساواة، فحكم القانون ومؤسسات المجتمع المدني واستقلال القضاء المقيد بدستور ديمقراطي تحول دون الاستبداد وانتهاك الحريات، وتشجع على التنافس الحقيقي بين المرشحين، فاحترام مبدأ التنافس يضمن عدم اقتصار الانتخابات على فئة محدودة كما هو الحال في نظم الحزب الواحد، كما أنها توفر أمام الناخب اختيارات وبرامج متعددة ومختلفة مستظلين بمظلة مبدأ ضمان حريات المعرفة والتعبير والاجتماع والإعلام ليعرف الناخبين آراء المرشحين وأفكارهم وبرامجهم ومناقشتهم عليها، بشكل مباشر او من خلال

منظمات المجتمع المدني, وان تتمتع الانتخابات بحيادية تامة بدون تدخل من قبل
القائمين عليها في الإدارات المشرفة, ومن ثم فإن القانون الانتخابي العادل والنزيه
لابد وان ينسجم مع التركيبة الاجتماعية للمجتمع, وان تطبق القواعد والإجراءات
الانتخابية ذاتها وعلى الجميع بشكل دوري لضمان التداول السلمي للسلطة⁽¹⁹⁾.

ثالثاً - معوقات التداول السلمي للسلطة

إن معظم عمليات الانتقال إلى التعددية السياسية في بلدان الجنوب تمت بمبادرات من النخب الحاكمة ولم تأت كنتيجة لقناعة هذه النخب بالديمقراطية كخيار استراتيجي، بل كانت خياراً تكتيكياً بهدف استمرارها بالحكم لذلك عمدت، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مع مطلع العام 1991، إلى إحاطة موضوع التعددية السياسية في بلدانها بمجموعة من القيود والضوابط القانونية والسياسية والإدارية فأفرغتها من مضامينها الحقيقية، فكانت عملية الأخذ بالتعددية الحزبية مجرد آلية لتحديث نظمها السياسية من خلال تأسيس نظام حزبي تعددي شبة تنافسي في أفضل الحالات، ولم تحدث تغييراً جوهرياً في شكل النظام السياسي أو في طبيعة السلطة وأنماط ممارسة الحكم أو في العلاقة بين السلطات والعلاقة بين الدولة والمجتمع، لهذا ظلت التجارب التعددية فيها تمثل انفتاحاً سياسياً مقيداً مع نوع محدود من الديمقراطية مسيطر عليها من قبل الحاكم طبقاً لإرادته، دون تأطير الحالة بدستور وقوانين راسخة، ولا وجود لقوى سياسية واجتماعية فاعلة في المجتمع مؤمنة بالمشروع الديمقراطي وتناضل من أجل تطبيقه، فكانت عملية التحول لا تزيد عن كونها إقرار النظام السياسي لبعض الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين والتخفيف من القيود والأعباء المفروضة على ممارسة بعض هذه الحقوق كحرية التعبير عن الرأي والإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين من أصحاب الرأي⁽²⁰⁾.

إن إقرار التعددية السياسية لا يعني بالضرورة تطبيق الديمقراطية، على الرغم من إن التعددية الحزبية تشكل عنصراً أساسياً للديمقراطية، لأن الأخيرة لها أبعادها وعناصرها ومتطلباتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، كما إن التعددية يمكن أن تكون مجرد واجهة شكلية لنظام تسلطي تكون

فيه الهيمنة السياسية لحزب كبير يستمد قوته من وجود رئيس الدولة على قمته، وتداخله مع أجهزة الدولة مع وجود أحزاب هامشية مقيدة بضوابط قانونية وأمنية مفروضة عليها من السلطة⁽²¹⁾، ويبقى الحال نفسه بتكريس هيمنته للحزب الحاكم (حزب الرئيس) ولمدة طويلة جداً. وتعد مصر مثال على ذلك، فقد عرفت التعددية منذ عام (1976) واستمرت السلطة السياسية حكراً على الحزب الحاكم وهو الحزب الذي ولد من "الاتحاد الاشتراكي" في عهد (جمال عبد الناصر) واستمر في الحكم مع تغيير جميع عقائده وسياساته، وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاماً على الانفتاح السياسي في مصر ولم يتطور شكل المشاركة السياسية ولا تزال التعددية السياسية تراوح مكانها، مع هامش لا يتغير من حرية التعبير والتنظيم⁽²²⁾، لذلك فإن هذه العملية لا تعدو أن تكون عملية استيعاب آراء أو احتواء جزئي لقوى المعارضة. والتي لا يمكن وصفها بالنظم الديمقراطية الحقيقية لأنها لازالت تحمل سمات النظام السلطوي ولا يمكن وصفها بالسلطوية لأنها بالأساس أخذت ما يؤمن حاجتها من النظم الديمقراطية عن طريق التحولات الديمقراطية الشكلية والتعددية السياسية المظهرية.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن هناك العديد من العقبات التي تعيق عملية التحول الديمقراطي وبالتالي عملية التعاقب على السلطة منها:

1_ ضعف أداء البرلمان من جهة، ومن جهة أخرى وجود أغلبية آية للحزب الحاكم، بما يعني تحكم الحزب الحاكم في آلية تركيب العضوية في البرلمان مما يجعل استخدام الأعضاء لوسائل الرقابة البرلمانية (السؤال، طلب الاستجواب، لجان تقصي الحقائق) لا تمثل تهديداً للحكومة، كما أن ممارسة الأعضاء لوسائل الرقابة البرلمانية تخضع لقيود عديدة وفقاً لدستور أو وفقاً لنظام البرلمان ذاته⁽²³⁾، فعلى سبيل المثال أن طلب المناقشة العامة وطلب

تشكيل لجنة تقصي الحقائق في لائحة مجلس الشعب المصري يتم بناءً على طلب عشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب أما طلب سحب الثقة من احد نواب رئيس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم أو إقرار مسؤولية رئيس الوزراء فيتم بناءً على طلب مقدم من عشر أعضاء المجلس، أما مقترح اتهام الوزراء فيتم بناءً على طلب خمس أعضاء المجلس وموافقة الثلثين على الاقتراح، أن مثل هذه الآلية بضوء الأغلبية للحزب الحاكم والقيود المفروضة، تجعل من البرلمان شكل ديمقراطي مجرد من المضمون والمعنى على الرغم من إسهامه في تطوير الحياة السياسية وحفظ الحقوق العامة والرقابة على الحكومات، لكنها لم تكن مرجعية لتداول السلطة كما يفترض أن تكون⁽²⁴⁾.

2- القيود على حرية التعبير والصحافة، أن النصوص القانونية في النظم السلطوية المستترة بغطاء التعددية السياسية لا تتيح بل تحرم ترويج الأفكار الرامية إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو تعطيل أحكام في الدستور أو القوانين أو منع احد مؤسسات الدولة أو احد السلطات العامة من ممارسة أعمالها، وينبغي إن تتوفر لحرية الصحافة ضمانات منها حرية تملك الصحف وإصدارها.

3- عقبات أمام تفعيل دور المجتمع المدني، بسبب تحكم الهاجس الأمني على النظم السلطوية، التي تعتمد أساليب الحصار والتضييق السياسي والملاحقة الأمنية والحذر من قيام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بدور سياسي في إطار مراقبة السلطات وكشف أخطاءها، أن استمرار التوجس من الجمعيات يعيق نشاطات المجتمع المدني من ان يأخذ دوره الريادي، أن القيود المفروضة على الجمعيات وتدخلات السلطة في أنظمتها جعلها تحجم عن الخوض في قضايا الديمقراطية والتغيير السياسي، والأزمات الاقتصادية وأسبابها وقضايا التنمية⁽²⁵⁾.

- 4 - غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على معالجة أزمة النظم التسلطية والشمولية، فهذه القوى تفتقر إلى قوة دفع حقيقية لها القدرة على الحركة والانجاز لان وجود هذه القوى شرط لتحويل أزمة النظام التسلطي نحو عملية التحول الديمقراطي بدءاً من تحقيق التعددية السياسية والفكرية⁽²⁶⁾.
- 5 - أن خريطة السلطة القائمة في الدول أو الأنظمة التسلطية تشير إلى استمرار الوضع فيها كما هو دون تغيير، وفي الدول التي استبدلت النظام الجمهوري بدل النظام الملكي لم يتغير الوضع فيها كثيراً. وبالرغم من أن مفهوم تداول السلطة أدخل في بعض التشريعات وحددت مدد قانونية تنتهي فترة الحكم بانقضائها، إلا أن التطبيقات استمرت تنقص من قيمة تلك التشريعات.
- إن اغلب الدول عدلت المواد المتعلقة بتداول السلطة في دساتيرها بما يخدم توجهات النخب الحاكمة، هذا في نظم الحكم الجمهورية، أما الملكية فان آلية التعاقب على السلطة محصورة ضمن الأسرة الحاكمة ويتم تعيين ولي العهد ضمن حدود الأسرة، أن وجود نقص في مشروعية التعاقب على السلطة في النظم الملكية، تكون نتيجة الانقسام داخل الأسرة الحاكمة أو وجود تنافس بين أكثر من شخص على المنصب وعادة تحرص الأسرة على عدم إظهار الانقسام أمام الرأي العام لتبدو الأسرة الحاكمة متماسكة رغم الخلافات بين أفرادها.
- 6 - أن من أهم المعوقات لتداول السلطة هو أن بعض النظم السلطوية لم تحدد بعد آلية لانتقال السلطة في حالة وفاة الحاكم، وبقيت الأنظمة السلطوية متمسكة بشعارات من قبيل ضرورات المرحلة التاريخية والحفاظ على وحدة الأمة وغيرها، وهكذا بقيت الآليات الدستورية غير واضحة في موضوع الانتقال السلمي السلس للسلطة سواء في النظم الجمهورية أم الملكية على حد سواء.

7. عدم وجود معارضة قوية تتمتع بمصداقية كافية لدى تيارات واسعة من المواطنين، يكون من أهم أولوياتها إيدال النظام، وتخفي أمامها كافة التناقضات البنينة والابتعاد عن المهاترات الجانبية، فقوى المعارضة مشتتة وعادة تفتح جبهات صراع مع أطراف المعارضة الأخرى، فتعارض بعضها البعض، أكثر من معارضتها للنظام الحاكم⁽²⁷⁾، وهذا ما تشجع عليه أحزاب السلطة وتغذية وتعمل على كسب فريق معارض دون آخر بهدف إضعاف المعارضة وتمزيقها، كما أن الفجوات الواسعة بين السياسي والمدني والديني كلها فجوات أدت إلى حدوث منازعات انقسامية بين التيارات السياسية أسهمت في تعطيل مسيرة الإصلاح والتحول الديمقراطي.⁽²⁸⁾

الخاتمة

لم تعد الديمقراطية عقيدة يؤمن بها مجموعة من المفكرين بل أصبحت منهاجاً وممارسة دستورية ضرورية لأنها تمثل حجر الزاوية لمقتضيات التعايش السلمي بين افراد المجتمع وجماعاته السياسية.

لذلك إن اعتماد الخيار الديمقراطي يعد مرتكزاً أساسياً لعملية التداول السلمي للسلطة، لأنه يعتمد الوسائل القانونية المتفق على الياتها مجتمعياً في عملية التغيير السلمي عن طريق اعتماد آلية الانتخابات الحرة في التوقيات المتفق عليها دستورياً، وبالتالي لن يكون هناك مبرراً لأية جهة لاستخدام وسيلة غير قانونية لاخذ استحقاقها، الامر الذي يؤدي بالنتيجة إلى الاستقرار السياسي والمجتمعي باعتبار ان الديمقراطية تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أهوامش

- (1) صفي الدين خربوش، "تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، مقاله على موقع الجزيرة نت. <http://www.aljazeera.net>
- (2) جلال عبد معوض، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث، في علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1983)، ص 94-ص 95.
- (3) ثامر كامل محمد "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي" مجلة المستقبل العربي، العدد 251 (كانون الثاني، 2000)، ص 117.
- (4) سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 86.
- (5) محمد فائق: حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 251، كانون الثاني 2000، ص 102.
- (6) علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث" دار الحكمة، بغداد، 1990.
- (7) علي خليفة الكواري، الدستور الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد/ 195 أيار / مايو 1995 ص 60.
- (8) حسين علوان البيج، التعاقب على السلطة في الوطن العربي "بغداد" مجلة دراسات إستراتيجية العدد 4 مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد. (1998) ص 173.
- (9) علي خليفة الكواري، مصدر سابق، ص 62.
- (10) حسين علوان البيج، مصدر سابق، ص 174.

- (11) هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والواجهة في عهدي السادات ومبارك، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، 1996.
- (12) جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص48.
- (13) حامد ربيع، نظرية القيم الأساسية، مجموعة محاضرات لطلبة البكالوريوس والماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977، ص39.
- (14) السيد يسين، الديمقراطية بين الإجراءات والقيم، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة، العدد (2003/1/32).
- (15) Joseph A. Schumpeter, capitalism, socialism, and democracy, 3rd ed. (New York; Harper) (1950) p259.
- (16) Robert A. Dahl < palyarch; participation(new have, ct; university press1971).
- (17) علي خليفة الكواري، مصدر سابق، ص 61.
- (18) محمد طه بدوي، النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1986، ص12.
- (19) علي خليفة الكواري (محرر)، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
- (20) حسنين توفيق إبراهيم، الأنظمة السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص89.
- (21) المصدر نفسه، ص92.
- (22) المصدر نفسه، ص94.

- (23) ثناء فؤاد عبدا لله، مستقبل الديمقراطية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص294.
- (24) عمرو هاشم ربيع، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية دراسة في تجربة مجلس الشعب المصري، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002، ص155.
- (25) نبيل عبد الفتاح، المجتمع المدني في عالم مضطرب"الإعاقة البنائية والأسئلة والاحتمالات"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 6، (2002)، ص 18 .
- (26) برهان غليون " معوقات الديمقراطية في الوطن العربي مقالة على موقع قناة الجزيرة . <http://www.aljazeera.net>
- (27) معتز بالله عبد الفتاح، التحول الديمقراطي في موريتانيا، مقال في صحيفة الوفد المصرية، القاهرة 24/ نيسان/ابريل 2007.